فعندهم نعم لانيانه بالواجب عليه قالوا كما يصح اسلام الصبي
الذي يعقل معنى الاسلام والتكليف فان اسلامه صحيح عند
الحنفية فيترتب عليه احكامه وبعض اصحابنا اطلق المنع فيهما
وفصل الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني من اصحابنا فقال اذا اسلم
الصبي الاسلام كما اظهره كان من الفائزين بالجنة وان لم يتعلق
باسلامه احكام الدنيا ويقاس به من لم تبلغه الدعوة بطريق
الاولى كما قدمناه وتحرر مما ذكرناه انه ليس للعقل حكم في شيء غير
محل الوفاق ولا اي وليس له ايضا حكم في كون ما يفعل من عقلا
مستلزما للاجر والعقاب اذ هما فرعا الامر والنهي ولم يوجدا
قبل البعثة فان وجدا بعدها ترتب حكم الفعل عليهما لا على حكم
العقل وقد اشرت الى ذلك كله بقولي بل الذي يقضي اي يوصل
الى الصواب والمعنى بل الصواب ان الذي حسنه الشرع حسن
لوجود الاذن فيه من جهة الشارع وما نهى الشرع عنه قبح متعين
لوجود النهي عنه من الشارع لا الحسن وقبح ذاتيين ولا الصفة
حقيقية توجبهما لم والا لما اختلف الحكم باختلاف الامم والاعصار
ولا باختلاف الاحوال كما مر في الكذب النافع والصدق الضار وهما
فليس للفعل في نفسه حقيقي صفة اي صفة حقيقية وباعتبار
اي تلك الصفة تجيء المعرفة بحسنه اي ذلك الفعل اقبحه كما يقول
الحبابية وحاصل ما ذهب اليه المعتزلة انهم حكموا العقل قبل
البعثة كما مر فقالوا ما قضى به العقل في شيء من الافعال ضروري
كالنفس في الهوى او اختياري بخصوصه بان ادرك فيه
مصلحة او مفسدة او انتفاءهما فامر قضاؤه فيه ظاهر وهو
ان الضروري مقطوع باباحته والاختياري بخصوصه ينقسم

الى

الى الاقسام الخمسة الحرام وغيره لانه ان اشتمل على مفسدة فعلم فحرام كالظلم
او ترك فواجب كالعدل او على مصلحة فعلم فندب وجب كالاحسان
او ترك فكروه وان لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فباح وان لم يقض
في شيء منها بخصوصه بان لم يدرك فيه شيئا مما تقدم كاكل الفاكهة فاختلفوا
فيه على اقوال الحظر لان الفعل تصرف في ملك الله فيحرم اذ ان العالم اعيانه
ومنافعه ملك لله تعالى والاباحة لان الله خلق العبد وما ينتفع به فلو
لم يبح له كان خلقها عبثا اي خاليا عن الحكمة والوقف عن الحكم بواحد
منهما لتعارض دليليهما وان كان لا يخلو عن واحد منهما وعند
الاشعري ذلك لما مر من الادلة بل لو عكس الامر بان قبح الشرع
ما حسنه او حسن ما قبحه لكان الحكم بالعكس فيصير الحسن قبيحا
والقبيح حسنا فحققها اي حقق هذه القاعدة وقس ما لم يذكر
عما ذكر قاحزان ايام من شهر الصيام اي شهر رمضان مسحسن
صيامه بلا كلام لكونه منا ومنكم للاتفاق عاذ لك لان الشرع قد حسنه
حيث امر به وقطر يوم صومه فبسبح كذلك ليكونه الشرع
قد نهى عنه فهل يرى للعقل وحدسه فيه مرجح اي شبهة
يتعلق بها لاعتقاد ذلك لتساوي اليومين في الحقيقة ولو امرنا بصيام
ذا اي يوم العقل وذا اي احرى يوم شهر رمضان امرنا بفطره
او امرنا بصيامهما او بفطرهما لكان الامر بذلك امرا محدثا اي
مبتدعا ومفترى به لوجود الامر ولو كان الصوم والفطر لهما بحسب
ذاتي كما قالوا ولكن لما اشكل امره على العقول ورد الشرع كاشفا لما جوزه
العقل خلافه فان معناه هذا التجوز يزهق كابرة وعناد لا يصلح
لطالب الحق والله المستعان ومن فروع هذه القاعدة في الاحكام
الشرعية ان ادم عليه السلام كان يجوز له تزويج بناته ببنيه وان

Copyright © King Saud University